

المراكز الإفريقية لإدارة الهجرة

في إطار خطة الاتحاد الإفريقي واقع وآفاق

African Migration Management Centers within the framework of the African Union's Plan Reality and Prospects

ط/ د فتحي عمروش *

مخبر السيادة والعولمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة يحيى فارس المدينة (الجزائر)

amrouche.fethi@univ-medea.dz

mmalaktp@gmail.com

تحت إشراف : د/ توفيق قادري

مخبر السيادة والعولمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة يحيى فارس المدينة (الجزائر)

tewfikkadri52@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2023-07-17 تاريخ قبول المقال: 2023-09-17 تاريخ نشر المقال: 2024-06-16

الملخص: يكتسي موضوع الهجرة عامة والهجرة غير النظامية خاصة أهمية بالغة لدى الاتحاد الإفريقي، حيث تزايدت المخاوف من الانتشار الرهيب للظاهرة والأثار السلبية التي نجمت عنها، وانعكست على الجانب الاجتماعي والاقتصادي والأمني للدول الأعضاء. وأمام العجز الواضح في إدارة أمواج الهجرة لكل دولة على حدى سعى الاتحاد الإفريقي للعمل الجماعي على المستوى الإقليمي و الدولي، وإيجاد آليات تمكنه من المواجهة والحد من تأثيراتها.

لذا فإن هذه الورقة البحثية تأتي في سياق إبراز جهود الاتحاد الإفريقي في إدارة الهجرة عموما، ومكافحة الهجرة غير النظامية خصوصا. حيث انصبت الدراسة على تفصيل إطار سياسة الاتحاد الإفريقي لإدارة الهجرة 2030/2018، والآليات التي اعتمدت ضمن هذا المنهج بإنشاء مراكز لإدارة الهجرة التي بدورها تناولناها بالدراسة واقعا وآفاقا.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة غير النظامية، إدارة الهجرة، الاتحاد الإفريقي، المراكز القارية، مكافحة الهجرة

Abstract: The issue of migration in general and irregular migration in particular is of great importance to the African Union, as fears have increased about the terrible spread of the phenomenon and the negative effects it has had, reflected on the social, economic and security aspects of the member states. Faced with the obvious inability to manage the waves of migration for each country individually, the African Union sought to work collectively at the regional and international levels, and to find mechanisms to enable it to confront and reduce their effects. Therefore, this research paper comes in the context of highlighting the efforts of the African Union in managing migration in general, and combating irregular migration in particular. The study focused on detailing the framework of the African Union migration management policy, and the mechanisms adopted within this curriculum by establishing migration management centers, which in turn, we examined the reality and prospects.

Key words: Migration, irregular migration, migration management, African union, migration framework, continental centers, Fight against immigration

1. المقدمة:

إن موضوع الهجرة بشكل عام وخاصة منه الهجرة غير النظامية من جهة، والتعاون الدولي الإفريقي إفريقي من جهة أخرى يشكلان حلقة مترابطة من حيث الوجود، بحيث أن ظاهرة الهجرة كفعل يتطور ويتجدد وله تداعيات خطيرة على الدول فإن التعاون الدولي البيئي بدوره جاء كرد فعل لمجابهة وإدارة هذه الظاهرة ، وعليه فبناء على هذا المنطلق فإنه مهما تكون قوة الدولة واستعداداتها المادية والاقتصادية وبنيتها الاجتماعية والأمنية متماسكة، تبقى عاجزة لوحدها في إدارة وتسيير ظاهرة الهجرة عامة و الهجرة غير النظامية خاصة، وهو ما يحتم ويجبر الدول على العمل الجماعي وبالأخص في إطار المنظمات الإقليمية كمنظمة الاتحاد الإفريقي التي هي محور الدراسة بالنسبة لهذا الموضوع.

ولهذا فإن ظاهرة الهجرة غير النظامية تشكل أكبر عائق في العلاقات الدولية، فهي تحول دون تطور هذه العلاقات بل تزيد من حدة التوتر وعدم الاستقرار، كما تشكل ورقة ضغط بيد الدول الكبرى على الدول الأفريقية المغلوبة على أمرها كونها دولا للمصدر، وهي أيضا تهديد كبير في وجه تطبيق القوانين والاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص. وبالرجوع لمنظمة الاتحاد الإفريقي التي تضم خمسة وخمسون دولة أفريقية والتي تأسست سنة ألفين وإثنين خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا نجد أن معظم دولها تعاني من التعقيدات الديناميكية المتسارعة لتدفقات الهجرة غير النظامية، لهذا تسعى منظمة الاتحاد الإفريقي لتفعيل جميع الآليات والنظم الممكنة من خلال العمل الجماعي وإظهار أكبر قدر من التضامن والوحدة للوصول للمسار المثالي في إدارتها أو على الأقل الوصول للتقليل من حدة آثارها على الدول والمجتمعات الأفريقية عامة.

ومن هنا تتبلور أهمية هذا الموضوع حيث تكمن في التنامي الكبير لظاهرة الهجرة غير النظامية، والخطورة التي تشكلها على دول الاتحاد الإفريقي مجتمعة سواء على المستوى الدبلوماسي والعلاقات الدولية فيما بينها أو حتى بينها وبين بقية دول العالم، أو على

المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وخاصة الأمني وبالتالي صعوبة التعامل مع الظاهرة.

وبهذا فإن دراستنا تسعى لتسليط الضوء على الجهود البينية في إطار الاتحاد الإفريقي وإبراز منهج عمل هذا الاتحاد من خلال النظم الحديثة المعتمدة في إدارة الهجرة غير النظامية.

ومنه نتلخص إشكالية الدراسة الأساسية، بحيث أنه إذا سلمنا بأن صعوبة إدارة الهجرة عموما وخطورة الهجرة غير النظامية خصوصا هي معضلة ألفت بضلالها على جل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، فما هو واقع العمل والممارسات الحديثة داخل الاتحاد الإفريقي في مواجهة وإدارة هذه الظاهرة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية نذكر منها ما يلي:

- ماهي الطريقة أو المهج الذي سلكه الاتحاد الإفريقي في إدارة الهجرة ككل والهجرة غير النظامية على وجه الخصوص؟
- ماهي الآليات والضم الحديثة التي استحدثها الاتحاد الإفريقي للتصدي للظاهرة والحد من أثارها السلبية على القارة؟
- ما هو واقع وآفاق هذه الآليات في مكافحة الظاهرة؟
- وللإجابة على الإشكالية الرئيسية وما تفرع عنها من تساؤلات اتبعنا خطة العمل التالية:

في المحور الأول عالجنا خطة الاتحاد الإفريقي في إدارة الهجرة 2030/2018 وكعنصر أول تناولنا الاطار العام لإدارة الهجرة ضمن خطة عمل الاتحاد الإفريقي كما تطرقنا الى الإطار الخاص بإدارة الهجرة غير النظامية في خطة عمل الاتحاد الإفريقي كعنصر ثاني من هذا المحور وفي المحور الثاني تناولنا بالتحليل والنقاش المراكز الإفريقية لإدارة الهجرة. اشرنا من خلالها الى المركز الإفريقي للدراسات و البحوث كعنصر أول وفي النقطة الثانية تطرقنا الى المرصد الإفريقي للهجرة و أخيرا تناولنا مركز العمليات القاري في السودان لمكافحة الهجرة و الهجرة غير النظامية كعنصر أخير من المحور الثاني .

المحور الاول: خطة الاتحاد الإفريقي في إدارة الهجرة 2030/2018

تعد الهجرة غير النظامية من أعقد المواضيع الراهنة، والتي تؤرق دول الاتحاد الإفريقي، فقد تطورت وتعددت أنماطها حتى أصبح لدينا ما يعرف بمصطلح تأنيث الهجرة، حيث أضحت الهجرة غير النظامية لا تمس فقط فئة الشباب من الذكور بل ارتفع خط بياناتها وتعداه لفئة الإناث.¹

1- هشماوي حورية، الآليات الدولية والوطنية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، مجلد 02، ال عدد02، 2020، ص09.

2- مفوضية الاتحاد الإفريقي، إدارة الشؤون الاجتماعية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، إطار سياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل(2008-2030)، الطبعة الأولى، اديسا أبابا، 2018، ص 8.

فتحولت فكرة الهجرة عامة والهجرة غير النظامية خاصة إلى استراتيجية للبقاء لدى الكثير من المهاجرين. لذا زادت تدفقات الهجرة غير النظامية بشكل مهول ورهيب جدا، حيث يرى الاتحاد الافريقي أنه لا يمكن التحكم في هذه الظاهرة أو القضاء عليها إلا من خلال إدارتها بطريقة متماسكة ومتضامنة بين الدول الافريقية وبالتالي يمكن للدول جني فوائد هذا التعاون من خلال الربط بين الهجرة والتنمية في افريقيا من خلال المثل العليا في أجندة الاتحاد الافريقي للتنمية المستدامة 2063، و يعتبر اطار سياسة الاتحاد الافريقي للهجرة 2030/2018 أحد أهم الأطر القارية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق ذلك و هو ما جاء على لسان مفوضة الشؤون الاجتماعية للاتحاد الافريقي السيدة أميرة فاضل بمناسبة نشر إطار سياسة وإدارة الهجرة للاتحاد الافريقي.²

ومن هنا نتناول بالدراسة الإطار الاستراتيجي لإدارة الهجرة في الاتحاد الافريقي وخطة عمله 2030-2018 في نقطتين أساسيتين:

أولا: الإطار العام لإدارة الهجرة ضمن خطة عمل الاتحاد الإفريقي

بالنظر للأثار السلبية للهجرة غير النظامية و ضعف الإمكانيات التنموية و هشاشة الأوضاع الاقتصادية و الأمنية الافريقية، دعت منظمة الوحدة الإفريقية في دورتها الرابعة والسبعون بلوزاكازمبيا سنة 2001 وثيقة رقم: (CM/DEC/614(LXXIV)) إلى وضع اطار لسياسة الهجرة ، و بعد عمل مكثف و تنسيق بين الدول الافريقية تمخض عنه اطار الاتحاد الافريقي لسياسة الهجرة في إفريقيا الذي اعتمد في بانجول غامبيا في سنة 2006 .بعدها بعشرة سنوات أجرت مفوضية الاتحاد الإفريقي تقيما لإطار سياسة الهجرة في إفريقيا فيما يتعلق بأهميته وفعاليته وتنفيذه و النتائج المرجوة منه و ذلك سنة 2016 ، و قد تم الإقرار بديناميكية للهجرة و أنماطها و اتجاهاتها المتغيرة و بالتالي وجوب وضع خطة عمل جديدة منقحة تكون شاملة بعمل تشاركي يشمل مختلف أجهزة الاتحاد الافريقي، و هو ما كان فعلا بوضع اطار سياسة إدارة الهجرة في إفريقيا و خطة عمله 2030-2018 ، حيث تراعي أجندة الاتحاد الافريقي للتنمية المستدامة 2063 وكذا المعايير الدولية لإدارة الهجرة.³

و قد شملت هذه الخطة ثمانية قضايا أساسية بما فيها ظاهرة الهجرة غير النظامية والتي تعتبر الركائز الأساسية لإدارة الهجرة في إفريقيا .

1- حوكمة الهجرة: حيث يدعو من خلالها الاتحاد الافريقي لإدارة فعالة للهجرة، حيث تقوم على هجرة آمنة و منظمة و كريمة و الدعوة للرفاه الاجتماعي و لتحقيق هذه الأهداف فهي تستند للمعايير و القوانين الدولية و كذا تأمين حقوق المهاجرين ، إضافة لوضع

3- مفوضية الاتحاد الافريقي، إدارة الشؤون الاجتماعية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، مرجع سابق، ص 8.

سياسات قائمة على الأدلة من خلال نهج حوكمي كامل و التفاعل مع جميع الشركاء الدوليين.

2- **هجرة اليد العاملة :** يدعو الاتحاد الافريقي في هذا المجال لوضع السياسات والهياكل والتشريعات المتعلقة بشكل منظم شفاف وشامل على الصعيدين الوطني والإقليمي، حيث يمكن للجهود الثنائية والمتعددة الأطراف تعزيز هجرة العمالة بشكل منتظم، وتلبية حاجيات العرض والطلب في سوق العمل الافريقي.

3- **انخراط المغتربين :** يسعى الاتحاد الافريقي من خلال تناوله لهذه النقطة للربط بين الهجرة والتنمية في القارة من خلال مراكز لإدارة شؤون المغتربين وكذا برامج الجنسية المزدوجة، إضافة لتسهيل مشاركة المغتربين في بلدانهم الأصلية وتعزيز استثمارات المغتربين وحمايتهم.

4- **حوكمة الحدود :** ويطمح من خلالها الاتحاد الافريقي لقارة ذات حدود سلسلة بإدارة الموارد عبر الحدود بطريقة هادئة و منتظمة من خلال حوكمة فعالة عبر تكثيف التعاون و التكامل للتصدي بفعالية للتهديدات الأمنية بما في ذلك تبادل المعلومات و قواعد البيانات و التنسيق بين القوانين، بحيث لا يؤدي ذلك إلى غلق الحدود و إعاقه جهود التكامل.⁴

5- **النزوح القصري:** يعمل الاتحاد الافريقي لتعامل مع هذه الظاهرة حيث يشمل هذا عدة فئات مثل اللاجئين وطالبي اللجوء و الأشخاص النازحين داخليا وعدي الجنسية وذلك من خلال عدة استراتيجيات مثل الدمج وإعادة الدمج، إضافة إلى منع وحللت الازمات الداخلية و الإقليمية و إدارتها في إطار التعاون الدولي الوثيق و احترام المواثيق الدولية.⁵

6- **الهجرة الداخلية :** فيما يخص هذه الظاهرة ترمي خطة الاتحاد الافريقي لإدارة فعالة للهجرة الداخلية حتى لا تؤثر على نزوح السكان في القارة الافريقية، و تزيد من حدة الفقر و اجهاد البنى التحتية و الخدمات الحضارية للمدن حتى تكون عملية التحضر التي تشهدها البلدان الأفريقية شاملة مرنة و مستدامة.

7- **الهجرة والتجارة :** يعتبر الاتحاد الافريقي موضوع الهجرة و التجارة مسألة هامة ضمن خطة إدارة الهجرة 2018-2030، وذلك راجع إلى أهمية العلاقة الوطيدة بين التنمية الاقتصادية الناجمة عن التجارة من جهة و الهجرة من جهة أخرى، حيث يتركز عمل الاتحاد الافريقي على منطقة التجارة الحرة القارية و كذا حرية تنقل الأشخاص قصيرة الأمد في إضفاء التكامل القاري و التنمية.⁶

⁴ نفس المرجع، ص 29-45.

⁵ المرجع نفسه، ص 57.

⁶ مفوضية الاتحاد الافريقي، إدارة الشؤون الاجتماعية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، مرجع سابق، ص 64-76.

ثانيا: الإطار الخاص بإدارة الهجرة غير النظامية في خطة عمل الاتحاد الإفريقي.

وكما سبق الإشارة إليه تعتبر قضية الهجرة غير النظامية قضية شائكة تؤرق الدول الإفريقية كونها بالدرجة الأولى دول المصدر ، فهي طريقة يسلكها الأشخاص للسفر من بلد إلى آخر بشكل غير شرعي ودون الالتزام بالقوانين وأعراف البلد المستقبل، ويلجأ إليها المهاجرين غير النظاميين لأسباب متعددة وقد تكون قاهرة.⁷ و عليه هناك عدة عوامل تضافرت لجعل الأشخاص يلجؤون إليها، و أهمها ارتفاع مستويات الفقر و تدهور الأوضاع الاقتصادية و تفشي البطالة و عدم توفر فرص العمل.⁸ فأصبحت الهجرة غير النظامية استراتيجية للبقاء والبحث عن العيش الكريم ، و هي في تسارع و تحول عميق إذ أنها خرجت عن السيطرة في الكثير من الأحيان مما جعل الاتحاد الإفريقي يولي لها أهمية كبيرة ضمن جدول أعماله في مختلف دوراته ، كما خصص لها حيزا كبيرا ضمن خطة العمل الإفريقي لإدارة الهجرة 2018-2030 ، حيث يتم التركيز على زيادة الحواجز أمام الهجرة غير النظامية ، إضافة إلى الحاجة لحماية الدولية للمهاجرين غير النظاميين ، و من هذا المنظور يري الاتحاد الإفريقي أن الهجرة غير النظامية مرتبطة ارتباط وثيقا بتهريب المهاجرين و أشكال أخرى من الجريمة المنظمة الدولية بما في ذلك الاتجار بالبشر ، لذا فإن محور إدارة الهجرة غير النظامية الخاص بخطة الاتحاد الإفريقي تركز على أربعة محاور أساسية و هي : تهريب المهاجرين ، الاتجار بالبشر ، العودة و إعادة القبول و إعادة الإدماج ، و الأمن و الاستقرار الوطني و الدولي.

1- تهريب المهاجرين: فيما يخص هذا الموضوع فإن الاتحاد الإفريقي

يصر على مجابهة هذه الظاهرة وذلك بتعزيز التعاون عبر الوطني، وكذا تدعيم الأطر القانونية. حيث يمكن منع تهريب المهاجرين و الهجرة غير النظامية ككل من خلال الاستراتيجية الموصى بها في هذا الإطار و هي مبنية على عدة نقاط أساسية نذكر منها :

- 1- تعزيز الإطار القانوني بالتصديق على البروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين و إدراج أحكامه في القانون الوطني.
- 2- اعتماد عقوبات مناسبة الجريمة تهريب المهاجرين بما يتناسب مع خطورتها.
- 3- مكافحة الظاهرة بالتشاور مع المعنيين، إضافة للمنظمات الدولية فضلا عن المجتمع المدني.

7- هشام محمود الأقدحي، الإغتراب والهجرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2018، ص 375

8- مصطفى يونس أبو زيد، مشكلات الشباب – فيروس الهجرة غير الشرعية-، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018، ص 88.

- 4- تعزيز التحقيق مع المهاجرين وملاحقتهم، بتعزيز المهارات الفنية لجهات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية للكشف عن القضايا التهريب والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، و تعزيز القدرات الاستخبارية وتتبع عائدات الجريمة .
- 5- حماية حقوق المهاجرين المهرين بتخاذ التدابير اللازمة لحماية المهاجرين المهرين من العنف والتعذيب أو التمييز.
- 6- توفير الوصول الفعال للمهاجرين المهرين الذين وقعوا ضحايا جرائم أخرى بان يصلو للعدالة و المساعدة القضائية و تنفيذ اليات بديلة للحجز والنظر فيالغاء الاحتجاز الإداري للمهاجرين .
- 7- تشجيع العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية في ظروف إنسانية .
- 8- منع تهريب المهاجرين بتوسيع مسارات الدخول القانوني و معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الأشخاص لمغادرة أوطانهم ، إضافة لتعزيز قواعد المعرفة و البحوث و جمع البيانات الرامية لتحسين دراسة تهريب المهاجرين .
- 9- التعاون عبر الحدود في مكافحة تهريب المهاجرين بتعزيز مراقبة الحدود و تبادل المعلومات و الاستخبارات و استخدام اتفاقية الجريمة المنظمة كأساس قانوني للتعاون الدولي ن خاصة فيما يخص تسليم المطلوبين في جريمة تهريب المهاجرين و استخدام كل الأليات المتاحة و المناسبة مثل اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة و تسليم المجرمين لعام 2009.⁹
- 2- **الإتجار بالبشر:** يسعى الاتحاد الأفريقي بكل قوة لمحاربة الإتجار بالبشر الذي يعتبر صورة من صور الهجرة غير النظامية، وعليه فإن حماية المهاجرين غير النظاميين خاصة منهم النساء والأطفال من ظاهرة الإتجار بالبشر أمر في غاية الأهمية لتعزيز حقوق الإنسان و فرض الأمن و النظام العام. فقد سبق الاتحاد الإفريقي إسداء توجيهات شاملة للدول الأعضاء من خلال مقرر عمل واغادوغو عام 2006، وكذا مبادرة القرن الافريقي سنة 2014، بدفع الحوار و المبادرات الملموسة في علاج الإتجار بالبشر. وبهذا الصدد فإن استراتيجية الاتحاد الإفريقي للقضاء على ظاهرة الإتجار بالبشر تركز على عدة عناصر منها :
- 1- التشريعات في مكافحة التجار بالبشر : فينبغي للدول التي لم تصادق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة و بروتوكول منع و قمع و معاينة الاتجار بالأشخاص أن تفعل ذلك. كما ينبغي للدول أن توائم قوانينها الوطنية مع متطلبات القانون الدولي في مجال تكفل بالأشخاص المتاجر بهم.
- 2- الوقاية: وذلك بزيادة الوعي بين عامة الشعب والتحذير منها ومضاعفة الجهود البحثية والبيانات الرامية لتحليل الظاهرة والوقاية منها. ص 50

9-مفوضية الاتحاد الافريقي، إدارة الشؤون الاجتماعية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، مرجع سابق، ص 47-49.

- 3- الحماية: يجب العمل على وضع آليات لتحديد الفئات المستهدفة لحمايتها وتوفير المساعدة اللازمة للأشخاص المتاجرين بهم، كالرعاية الطبية والنفسية والمساعدة القانونية وإعادة الإدماج.
- 4- لادعاء والتحقيق: وذلك برسم سياسات ومبادئ توجيهية حول التحقيقات والمتابعات المتعلقة بالاتجار بالبشر، والعمل على انشاء وحدات متخصصة لإنفاذ القانون، إضافة لتكثيف التعاون الدولي بإيجاد صيغة للاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم بين الدول.¹⁰
- 3- العودة لإعادة القبول والاندماج: ويدعو الاتحاد الافريقي لانتهاج خط واضح في هذا المجال عن طريق التعاون المتبادل بين دول المصدر ودول المقصد. وبالعودة لمصطلح العودة وإعادة الإدماج نجد المقصود بالعودة هي عودة المهاجرين غير النظاميين بطريقة طوعية على أساس الإرادة الحرة، أما مصطلح إعادة الاندماج فيشير للعودة القسرية بعد ضبط المهاجرين غير النظاميين في بلدان غير بلدانهم الأصلية. وهنا غالبا ما يثور الإشكال كون أن أغلب المهاجرين غير النظاميين لا يملكون وثائق ويصعب تحديد بلدانهم الأصلية. وغالبا ما يدور الإشكال في أن غالبية المهاجرين غير النظاميين لا يملكون وثائق ويصعب تحديد بلدانهم الأصلية، فيثور الخلاف بين الدول حول هويتهم. وحتى لا يبقى هؤلاء المهاجرين غير النظاميين رهينة هذه التجاذبات وتسهيل عودتهم وإعادة إدماجهم أوصى الاتحاد الافريقي على مجموعة من التوصيات التي من شأنها إنجاح هذه العملية ونذكر منها:
- 1- تحديد أقصى حد ممكن من التدابير لتشجيع وتيسير العودة الطوعية.
- 2- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال العودة وإعادة الاندماج من خلال التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بالموضوع حتى تكون العملية منظمة، وبطريقة إنسانية مع ضمان عدم انتهاك حقوق المهاجرين غير النظاميين في حالة العودة الإلزامية.
- 3- انشاء لجان لإعادة القبول وتنفيذ برامج الاندماج.
- 4- الأمن والاستقرار الوطني والدولي : يمكن للأوضاع الكبيرة من المهاجرين غير النظاميين أن تؤثر سلبا على الاستقرار والأمن سواء الوطني أو حتى الإقليمي، بحيث تشل أو تحد من قدرات الدول في إدارة حدودها والسيطرة عليها، كما تعمل على خلق توترات في العلاقات الدولية بين دول المصدر ودول المقصد خوفا على أمنها القومي خاصة من خلال التداخل بين الهجرة غير النظامية والنشاط الإرهابي، وهو ما يؤثر سلبا على حقوق المهاجرين غير النظاميين العاديين، و لتفادي كل هذه الإشكالات يوصي الاتحاد الافريقي على مجموعة من التدابير نذكر منها :

10- مفوضية الاتحاد الافريقي، إدارة الشؤون الاجتماعية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، مرجع سابق، ص 50-52.

- 1- تعزيز الجهود الوطنية والدولية لمنع تنقل الأشخاص عبر الحدود لأغراض غير مشروعة.
- 2- تنفيذ الاتفاقيات القارية والإقليمية في إطار هيكل السلام والامن الافريقي.
- 3- تعزيز المبادرات الدبلوماسية الرامية لمنع نشوب النزاعات وانشاء أليات الإنذار المبكر.¹¹

في الأخير يمكن الإشارة في نهاية هذا المحور الأول الذي تناول أهم ما جاء في خطة الاتحاد الافريقي في إدارة الهجرة 2018-2030، إذ أن إطار سياسة الهجرة في إفريقيا هي وثيقة مرجعية غير ملزمة، ولا تفرض أي التزامات على الدول الأعضاء.ص فهي فقط توفر توجيهات ومبادئ لمساعدة الدول وكل من له علاقة بالمجال لصياغة وتنفيذ الأجندات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالهجرة والهجرة غير النظامية بشكل خاص، وللإشارة فقد سلمت مفوضية الاتحاد الافريقي ستة آلاف وثمنامائة نسخة من إطار سياسة الهجرة في إفريقيا حتى مارس 2021 بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والتي بدورها ساهمت مع الاتحاد الافريقي في صياغة وطباعة هذه الخطة الافريقية في إطار المشروع المسمى اختصارا (GIZ) أي مشروع دعم الاتحاد الافريقي للهجرة والنزوح.¹²

المحور الثاني: المراكز الافريقية لإدارة الهجرة.

إن الاتحاد الافريقي وإدراكا منه للتحديات والصعوبات الكبرى في إدارة الهجرة بكل أشكالها من وإلى خارج القارة، والحجم الرهيب والديناميكية المتسارعة للهجرة غير النظامية على وجه الخصوص، و ما لها من تأثيرات سلبية خطيرة انعكست على كل مجالات و دوايب الحياة في الدول الأعضاء سواء الاجتماعية، أو الاقتصادية و حتى الأمنية، و ما خلفته من عدم استقرار في العلاقات الدولية و الإقليمية، و استغلال من دول المقصد لهذا الموضوع و جعله كورقة ضغط ومصدر لاستفزاز دول المصدر. فإن الاتحاد الافريقي واستنادا لأهدافه والمبادئ المنصوص عليها في قانونه التأسيسي وإعمالا للإرادة السياسية المشتركة، وتعزيز الجهود الجماعية وتكثيف التعاون البيئي، والتكامل في القارة من جهة وإحياء قيم التآزر والتعاون الخارجي مع مختلف أطراف المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية الأخرى كالاتحاد الأوروبي أو جامعة الدول العربية من جهة أخرى، و تنفيذا لأجندته 2063 المتعلقة بالتنمية المستدامة إفريقيا متكاملة و مزدهرة و مسالمة، و تنفيذا أيضا وبشكل خاص و محدد لآطار سياسة الهجرة 2018-2030 التي تقوم على تعزيز و بناء القدرات القارية في مجال الأبحاث المتعلقة

11- مفوضية الاتحاد الافريقي، إدارة الشؤون الاجتماعية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، مرجع سابق، ص 54-55.

12- بيترمودونجوي، تدعيم (GIZ) طباعة إطار سياسة الهجرة لإفريقيا، المجلة الربع سنوية عن الهجرة والتنقل، إدارة الشؤون الاجتماعية بالاتحاد الافريقي، مارس 2021، ص 3.

بالهجرة و الهجرة غير النظامية، و جمع البيانات و تبادل المعلومات لتحقيق الأمن والتنمية .

فمن أجل هذا كله قام الاتحاد الافريقي باستحداث وانشاء نظم حديثة وآليات يستطيع من خلالها مواجهة الهجرة عامة و الهجرة غير النظامية خاصة. إذ قام الاتحاد الافريقي خلال الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة للهجرة و اللاجئين و النازحين داخليا خلال اجتماع الخبراء في 27/21/19 أبريل 2022 بإصدار التقرير المرحلي عن انشاءالمراكز القارية المختصة الهجرة وهي على التوالي: المركز الافريقي للدراسات والبحوث الخاص بالهجرة باماكو مالي ،المرصد الافريقي للهجرة بمراكش المغرب، المركز القاري للعمليات ومكافحة الهجرة غير النظامية بالخرطوم السودان. و عليه فقد أشار هذا التقرير إلى أن الاتحاد الافريقي قد أجاز كلاللمقررات الصادرة عن المجلس التنفيذي الخاصة بكل مركز على حدى ، بالإضافة إلى أن هذا التقرير المرحلي قد أشار إلى كل الأهداف و المهام و الأنشطة المتعلقة بهذا المركز ، وكذا كل التطورات و الأحداث المرتبطة بتفعيلها وجعلها فعالة على أرض الواقع، و توضيح آفاقها المستقبلية من خلال منع تدفقات الهجرة غير النظامية بإدارة مثالية للظاهرة والاضعاف من حدة الآثار السلبية على الدول الأعضاء، و تدليل المخاوف الأمنية.¹³

أولا:المركز الافريقي للدراسات والبحوث:

لقد جاء هذا المركز كثمرة للعمل الجاد و الدؤوب الذي يقوم به الاتحاد الافريقي و التزامه بمعالجة قضايا الهجرة عامة والهجرة غير النظامية خاصة بشكل منهجي شامل، و إدارة متجانسة و متماسكة في اطار استراتيجية الهجرة للاتحاد الافريقي 2030/2018، التي أوصت بتعزيز القدرات القارية المتعلقة بالبحث و جمع البيانات و تحليلها وتقاسمها.

حيث افتتحت مفوضية الاتحاد الافريقي و حكومة مالي المركز الافريقي للدراسات و البحوث في 19 مارس 2021،و قد جاء انشاء هذا المركز في أعقاب الدورة الثالثة و الثلاثين للاتحاد الافريقي في فيفري 2020 وثيقة رقم:(Assembly/AU/Dec758(XXX//)) و التي اعتمدت النظام الأساسي لهذا المركز باعتباره وكالة فنية متخصصة لمفوضية الاتحاد الافريقي لإجراء البحوث، و بناء القدرات في مجال الهجرة تحت اشراف دائرة الهجرة و الشؤون الإنسانية و التنمية الاجتماعية بالاتحاد الافريقي .

و قد سبق قرار الاعتماد هذا عدة مراحل أخرى، إذ صدر مقرر المجلس التنفيذي وثيقة رقم:(ex.cl/314cix) الصادر في 2006 الذي أجاز إنشاء المركز الإفريقي للدراسات و

13- التقرير المرحلي عن انشاء المركز الافريقي للدراسات والبحوث الخاص بالهجرة، المرصد الافريقي للهجرة، مركز العمليات القاري، اللجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين بالاتحاد الافريقي، الدورة العادية الرابعة، اديس أبابا،2022.

البحوث، و طلب من المفوضية التعاون مع حكومة مالي للأشراف و تنفيذ مقرر الإنشاء. ثم صدر بعده مقرر المجلس التنفيذي وثيقة رقم: (EX.CL/987(XXX//)) الصادر في جاني 2018 والذي يطلب من المفوضية وحكومة مالي بالتعجيل في عملية إنشاء المركز.¹⁴

وقد صدر مشروع النظام الأساسي للمركز الإفريقي للدراسة و بحوث الهجرة بموجب مقرر المجلس التنفيذي وثيقة رقم: (EX.CL/1221(XXXVI)) خلال دورته العادية السادسة و الثلاثون بأديس أبابا ، اثيوبيا ما بين 7/6 فبراير 2020 و احتوى على دباجة و ثلاثة فصول ، إذ جاء الفصل الأول تحت عنوان تعريف المركز و أهدافه و مهامه الأساسية ، أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان إدارة الهجرة و الهيكل المركزي ، أما الفصل الثالث فقد ضم الأحكام النهائية.¹⁵

و بالعودة للفصل الأول من النظام الأساسي لمركز الدراسات و البحوث بمالي نجد أن هذا المركز يعمل كمركز فني متخصص تابع لمفوضية الاتحاد الإفريقي، و يتمتع بالأهلية القانونية التي تمكنه من تحقيق أهدافه و أداء مهامه كالدخول في التعاقدات، و اتخاذ الإجراءات القانونية و الدفاع عنها، و هو ما نصت عليه المادة الثانية من النظام الأساسي ، كما نصت المادة الثالثة على الغرض و الهدف من المركز و المتمثل في الاطلاع على البحوث و الدراسات لتحسين النظام العام لإدارة الهجرة في إفريقيا .

أما فيما يخص أهداف المركز فيلتزم بتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية و هي :

- 1- تعزيز قاعدة المعرفة في القارة بشأن قضايا الهجرة و تنقل الأشخاص.
- 2- المساهمة في التدخلات القائمة على الأدلة بشأن الهجرة في إفريقيا .
- 3- دعم المبادرات الأخرى مثل المرصد الإفريقي للهجرة و مركز العمليات القاري بالسودان. أما المادة الرابعة فأشارت إلى المركز يؤدي مهامه وفق المبادئ التالية:
- 1- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء و احترام سيادة الدول و قوانينها الوطنية.
- 2- احترام مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان و سيادة القانون و الحكم الرشيد.
- 3- التزام مبادئ الحياد و النزاهة و قرينة البراءة و احترام أجهزة إنفاذ القانون في الدول الأعضاء.
- 4- احترام الملكية الإفريقية للمركز و الاعتراف بها.¹⁶

14- التقرير المرحلي عن انشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث الخاص بالهجرة، المرصد الإفريقي للهجرة، مركز العمليات القاري، مرجع سابق. ص 2.

15- النظام الأساسي للمركز الإفريقي لدراسة بحوث الهجرة، المجلس التنفيذي، الدورة العادية السادسة والثلاثون، اديس أبابا، 2020.

16- أنظر المواد (2،3،4)، من النظام الأساسي للمركز الإفريقي لدراسة بحوث الهجرة، مرجع سابق.

هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن المركز يضطلع بمهام و أنشطة فضّلتها المادة خمسة من نظامه الأساسي، حيث أنه من خلال العمل التعاوني الوثيق مع المرصد الافريقي للهجرة، و مركز العمليات القاري لمكافحة الهجرة غير النظامية يتولى المركز المهام التالية:

- 1- تفسير بيانات الهجرة وتجميع تقارير دورية عن الهجرة وأنماطها في افريقيا والأقاليم الأخرى.
 - 2- اجراء بحوث تجريبية وتطبيقية للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول جميع جوانب الهجرة وتنقل الأشخاص وصياغة وتنفيذ السياسات القابلة للتطبيق في مجال الهجرة.
 - 3- اعداد ونشر تقارير دورية عن حالة الهجرة وادارتها في افريقيا.
 - 4- اعداد أوراق موقف بشأن الهجرة والتنقل للاتحاد الافريقي.
 - 5- تشجيع السياسات التي تعزز الأثر الإنمائي للهجرة وتعالج أثارها السلبية على القارة.
 - 6- تقييم سياسات الهجرة وتنفيذها.
 - 7- انشاء منصة لتبادل ونشر المعلومات عن الهجرة .
 - 8- تقديم المساعدات الفنية و التدريب و بناء القدرات في مجال الهجرة .
 - 9- توفير منصة للخبراء و الأوساط السياسية و الدبلوماسية و الأكاديمية لمناقشة قضايا الهجرة.
 - 10- العمل كحلقة وصل بين الدول الأعضاء و المجموعات الاقتصادية و مراكز التفكير في افريقيا و في المهجر و منظمات المجتمع المدني بشأن النقاش حول الهجرة.
 - 11- بناء قدرات الدول الأعضاء المتعلقة بالدراسات و البحوث في مجال إدارة الهجرة .
- هذا و نشير إلى أن الفصل الثاني من النظام الأساسي للمركز الافريقي للدراسات و البحوث قد تناول بالتفصيل إدارة و هيكل المركز الذي تتكون إدارته من هئتين وهما على التوالي مجلس الإدارة و الأمانة العامة، وهو ما نصت عليه المادة السادسة ، كما نصت المادة التاسعة على الاجتماعات و النصاب القانوني وإجراءات صنع القرار في المجلس، إذ يجتمع مجلس الإدارة في دورة عادية مرة واحدة كل عام، و يمكن دعوة المجلس لدورة استثنائية و يكتمل النصاب القانوني لاجتماعات المجلس بحضور ثلثي مجموع أعضائه.¹⁷
- و يتمتع المركز بكامل الامتيازات و الحصانات على أراضي البلد المضيف وفق الاتفاقية العامة و اتفاقية فينا ، وهو ما نصت عليه المادة الثامنة عشر.
- هذا و قد تناول الفصل الثالث الأحكام العامة ، فنصت المواد واحد وعشرون وإثنان وعشرون منه على التوالي على لغات عمل المركز و هي نفسها لغات عمل الاتحاد

17- أنظر المواد (5،6،9)، من النظام الأساسي للمركز الافريقي لدراسة بحوث الهجرة، مرجع سابق.

الافريقي، وأن هذا المقرر محرر بأربعة نصوص أصلية وهي العربية الفرنسية ،الإنجليزية و البرتغالية و تتساوى جميعها في الحجية.¹⁸

في الأخير نشير أن التقرير المرحلي الخاص بانشاء المراكز القارية المعنية بالهجرة قد نشر أهم الخطوات و الجهود التي قامت بها مفوضية الاتحاد الافريقي و حكومة مالي لجعل المركز عملي على أرض الواقع ، حيث أنه و بعد الافتتاح في 19 مارس 2021 تم توفير مبني إداري و تعيين مدير بالإنابة في جويلية 2021 ، كما أن عملية تعيين الموظفين و الفنيين كانت بداية من شهر أكتوبر 2021 ، كما تمت الموافقة على الميزانية الخاصة به من قبل المفوضية سنة 2022.¹⁹

إضافة إلى وضع خطة عمل خماسية خاصة بالمركز حيث نظم الاتحاد الافريقي ورشة عمل من أجل تفعيل المركز في إطار التعاون مع مفوضية الاتحاد الأوربي في إطار الحوار القاري حول الهجرة في 2022/09/12 للتحقق من صحة تخطيط الأمور المتعلقة بالخطة الاستراتيجية الخماسية للمركز الافريقي للدراسات والبحوث اكتملت نوفمبر 2022.²⁰

و قد صدر أول منتج عنه تحت عنوان ملخص بحوث الهجرة الافريقية للدراسات و البحوث المتعلقة بالهجرة بالمجلد رقم 01 في مارس 2023 ، حيث سلطت هذه النشرة الضوء على مجموعة من الكتب و المقالات و أوراق العمل، و كذا التقارير البحثية على شكل مكتبة رقمية مصغرة يمكن الاطلاع عليها كل حسب عنوانه الالكتروني ، حيث عالجت مختلف جوانب الهجرة الداخلية و الدولية في افريقيا.²¹

ثانيا: المرصد الافريقي للهجرة :

بما أن ضبط حركة الهجرة أصبح هاجسا و مصدر قلق، و نظرا للصعوبات و التحديات التي واجهها و مازال يواجهها الاتحاد الافريقي في إدارة هذه الظاهرة خاصة منها الهجرة غير النظامية و عجز غالبية الدول الأعضاء و منع تسلسل المهاجرين عبر حدودها و شح المعلومات و أحيانا انعدامها حول اتجاهات الهجرة و أنماطها و تعقيدات جمع البيانات من جهة ، و من جهة أخرى زيادة الوعي الافريقي بخطورة الوضع الراهن و إعمالا لآطار سياسة الهجرة في افريقيا 2018-2030 الذي يوصي بضرورة جمع و استخدام البيانات بشكل دقيق و مفصل لتغطية النقص الحاصل في هذا المجال قامت

18- أنظر المواد (21،22،18)، من النظام الأساسي للمركز الافريقي لدراسة بحوث الهجرة، نفس المرجع.
19- التقرير المرحلي عن انشاء المركز الافريقي للدراسات والبحوث الخاص بالهجرة، المرصد الافريقي للهجرة، مركز العمليات القاري ، مرجع سابق. ص 6-7.

20- بيان رقم 2022/182، ورشة عمل الاتحاد الافريقي من أجل تفعيل المركز الافريقي للدراسات والبحوث، حول الهجرة، إدارة الإعلام والاتصال بالاتحاد الافريقي، أديسا أبابا، 2022.

21- Director of African Centre for the Study and Research on MigrationK ,African Union Commission, The African Migration Research Digest (AMRD) of the African Centre for the Study and Research on Migration,Volume no , Mali, 1 March 2023.

مفوضية الاتحاد الافريقي و الحكومة المغربية بافتتاح المرصد في 19 ديسمبر 2020 تزامنا مع اليوم العالمي المهاجرين و قد تم إجازة إنشاء هذا المرصد على خلفية مؤتمر الاتحاد الافريقي في دورته العادية الحادية و الثلاثون المنعقدة في 11 جوان 2018 وثيقة رقم: (ASSEMBLY/AU/DEC.695(XXXI)) ثم تلاه مقرر الاتحاد الافريقي وثيقة رقم: (AU/DEC730(XXXII)) الذي طلب من المفوضية التعجيل في تحديد الآثار القانونية و الهيكلية المالية المترتبة على انشاء المرصد وكذا نظامه الأساسي.²²

و أخيرا اعتمد هذا المرصد اثر مؤتمر الاتحاد الافريقي في دورته العادية الثالثة و الثلاثون وثيقة رقم: (ASSEMBLY/AU/DEC.758(XXXIII)) في فبراير 2020 كوكالة فنية متخصصة للاتحاد الافريقي لمعالجة الحاجة المسلحة لأفريقيا لأعداد البيانات بشأن الهجرة تحت اشرف دائرة الصحة و الشؤون الإنسانية و التنمية الاجتماعية بالاتحاد الافريقي ، و قد صدر مقرر مشروع النظام الأساسي للمرصد الافريقي للهجرة في اجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد الافريقي في دورته العادية السادسة و الثلاثون اديس أبابا ، اثيوبيا 6 / 7 فبراير 2020 وثيقة 2020 وثيقة رقم: (EX.CL/1221(XXXVI)) و قد احتوى هذا الاخر على دباجة و ثلاثون فصول ، حيث يعنى الفصل الأول بالتعريفات و الوضع القانوني للمرصد إضافة للمهام و الأنشطة و المبادئ ، أما الفصل الثاني منه خصص لإدارة المرصد وهياكله ، أما الفصل الثالث فقد تناول أحكاما عامة.²³

فوفقا للفصل الأول من النظام الأساسي للمرصد الافريقي للهجرة بالمغرب نلاحظ أن المرصد يعمل باعتباره مكتبا فنيا متخصص تابع لمفوضية الاتحاد الافريقي، إضافة إلى أن المرصد يتمتع بالأهلية القانونية اللازمة للوفاء بأهدافه و ممارسة مهامه بما في ذلك الدخول في تعاقدات، امتلاك و التخلص من الأملاك الشائعة و المنقولة ، الدخول في إجراءات قانونية و الدفاع عنها ، و هو ما جاء في نص المادة الثانية من النظام الأساسي للمرصد.

أما فيما يخص الغرض من المرصد و أهدافه فقد تناولتها المادة الثالثة ، حيث يضطلع المرصد ب :

- 1- تحسين النظام العام لإدارة الهجرة في افريقيا .
- 2- العمل على معالجة القصور في بيانات الهجرة و توجيه البلدان الافريقية و وضع سياسات الهجرة.

أما بالنسبة للأهداف فيلتزم المرصد بتحقيق ما يلي:

22- التقرير المرحلي عن انشاء المركز الافريقي للدراسات والبحوث الخاص بالهجرة، المرصد الافريقي للهجرة، مركز العمليات القاري ، مرجع سابق، ص 2.

23- النظام الأساسي للمرصد الافريقي للهجرة ، المجلس التنفيذي، الدورة العادية السادسة والثلاثون، اديس أبابا، 2020.

- 1- تزويد القارة بمصدر مركزي موحد للبيانات المتعلقة بالهجرة لإجراء البحوث .
 - 2- تنمية القاعدة المعرفية للقارة بشأن تنقل الأشخاص والهجرة .
 - 3- المساهمة في السياسات و التدخلات القائمة على الأدلة بشأن الهجرة .
 - 4- دعم المبادرات الأخرى القائمة حول و لاسيما المركز الافريقي للدراسات و البحوث و مركز العمليات القاري في السودان لمكافحة الهجرة غير النظامية.²⁴
- هذا و على حسب ما نصت عليه المادة الرابعة يقوم المركز بمهامه وفقا للمبادئ التالية :
- 1- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عضوا ، واحترام سيادتها .
 - 2- احترام مبادئ الديمقراطية و حقوق الانسان و سيادة القانون .
 - 3- احترام اخلاقيات أجهزة انفاذ القانون في الدول الأعضاء و مبادئ الحياد و النزاهة .
 - 4- احترام الملكية الافريقية للمرصد و الاعتراف بها .
- كما أن للمرصد الافريقي للهجرة عدة مهام و أنشطة فصّلت فيها المادة الخامسة من النظام الأساسي نذكر منها :
- 1- رصد تدفقات الهجرة من خلال جمع البيانات و تحليلها و مشاركتها .
 - 2- انشاء شبكة نظم الاحصائيين الافريقيين الوطنيين المسؤولين عن جمع بيانات الهجرة.
 - 3- مواءمة البيانات و تحسين توافرها من أجل فهم أفضل للترابط بين الهجرة و التنمية .
 - 4- انشاء مراكز للبيانات بشأن الهجرة الإقليمية .
 - 5- وضع نظام للمعلومات بين المرصد و المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتبادل المعلومات و البيانات بانتظام .
 - 6- توفير المساعدة الفنية و التدريب و بناء القدرات في جمع البيانات و تحليلها .
 - 7- تعزيز ادماج المهاجرين في استراتيجيات الحد من الفقر و خطط التنمية .
 - 8- اعداد و وضع التقارير عن وضع الهجرة في افريقيا و انشاء نظام افريقي دائم لإعداد التقارير.

24- أنظر المواد (2،3)، من النظام الأساسي للمرصد الافريقي للهجرة، نفس المرجع.

9- إنشاء شبكة من مراكز البحوث في افريقيا لتزويد صانعي السياسات ببيانات و تحليلات منسقة و ذات مصداقية بشأن الهجرة داخل الإقليمي و فيما بين الإقليم .

10- إنشاء بوابة افريقية بشأن الهجرة تتيح الوصول إلى البيانات المحدثة على حركات الهجرة داخل افريقيا و خارجها.

هذا وقد استرسل الفصل الثاني من النظام الأساسي للمرصد الافريقي للهجرة في تبيان و تفصيل إدارة و هيكل المرصد ، ومن بين ما جاء به أن المرصد يتكون من مجلس الإدارة ، الأمانة العامة حسب ما نصت عليه المادة السادسة من النظام الأساسي.²⁵ كما يجتمع مجلس الإدارة التابع للمرصد في دورة عادية مرة واحدة كل سنة ، و يجوز أن يتم دعوة المجلس للانعقاد في دورة استثنائية وفق قواعد و إجراءات و توافر الأموال و بطلب من نصف أعضائه أو من طرف أجهزة صنع السياسات في الاتحاد الافريقي ، و يكتمل النصاب القانوني لاجتماعات المجلس بحضور ثلثي إجمالي أعضاء المجلس و هو ما جاء في المادة تسعة من النظام الأساسي . إضافة إلى أن المرصد يحظى بكامل الامتيازات و الحصانات في البلد المضيف و المحددة في الاتفاقية العامة و اتفاقية فينا و هذا بنص المادة الثامنة عشر من النظام الأساسي .

أما بالنسبة الفصل الثالث الذي تناول أحكاما عامة فقد أشار إلى اللغات الرسمية التي يعتمد عليها المرصد و هي اللغة العربية ، الإنجليزية، الفرنسية و البرتغالية و هي نفسها المعتمدة في الاتحاد الافريقي و تتساوى جميعها في الحجية و هذا ما نصت عليه المادتين واحد وعشرون واثنان وعشرون على التوالي من النظام الأساسي.

و في الأخير نسترشد بالتقرير المرحلي بشأن انشاء المراكز القارية المعنية بالهجرة حول أهم الأعمال التحضيرية، و الجهود التي قامت بها مفوضية الاتحاد الافريقي و الحكومة المغربية لجعل المرصد وظيفي على أرض الواقع، فبعد افتتاحه في ديسمبر 2020 تم توفير مبني اداري من قبل الحكومة المغربية و تم توفير الميزانية التشغيلية والبرامجية لعام 2021 وكما وافقت المفوضية على ميزانية سنة 2022، و منحت الحكومة المغربية 1.5 مليون دولار لتشغيل المرصد ، إضافة لتعيين الأطعم الإدارية ومدير بالنيابة سنة 2021 و وضع خطة عمل استراتيجية لتشغيل المرصد الافريقي للهجرة.²⁶

و المرصد حاليا عملي و من بين أهم أعماله الأولى نظمت مفوضية الاتحاد الافريقي من خلال المرصد الافريقي للهجرة و بالتعاون مع المعهد الافريقي للإحصاء و مركز تحليل

25- أنظر المواد(4،5،6)، من النظام الأساسي للمرصد الافريقي للهجرة، مرجع سابق.

26- أنظر المواد(9،18،21،22)، من النظام الأساسي للمرصد الافريقي للهجرة، مرجع سابق.

بيانات الهجرة العالمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة اجتماع خبراء حول تطوير منهجيات حول إحصاءات الهجرة و التنقل في افريقيا و ذلك يومي 11 و 12 أفريل 2022 بالمغرب و نتج عنه ما يلي :

- 1- وثيقة حول حالة المفاهيم و التعاريف المستخدمة لإنتاج إحصاءات الهجرة في افريقيا.
- 2- خارطة طريق بشأن انتاج منهجيات حول الهجرة في افريقيا فيما يتعلق بالاستراتيجية المنقحة لمواءمة الاحصاءات في افريقيا و ميثاق الإحصاء الافريقي .
- 3- الحصول على وجهات نظر من دول الاتحاد الافريقي لاجراء دراسات استقصائية حول الهجرة.²⁷

ثالثا/ مركز العمليات القاري في السودان لمكافحة الهجرة و الهجرة غير النظامية :

استنادا لمبادئ و الأهداف المنصوص عليها في الميثاق التأسيسي للاتحاد الافريقي لتعزيز العمل البيئي، و توحيد الجهود و خلق التكامل في القارة الافريقية القائم على أساس الأمن الجماعي، والدفاع المشترك ضد كل ما هو تهديد لسلامة الترابية والبنية الاجتماعية و الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي من ناحية، و بالنظر من ناحية أخرى للهجرة غير النظامية بكل أشكالها و مسبباتها خاصة تهريب المهاجرين و الاتجار بالبشر و تنوع الأنشطة الجرامية و تطورها، اضافة لتطور الشبكات الجرامية و أساليبها عبر الوطنية و ارتباطها الوثيق بالتنظيمات الإرهابية ، فكل هذه العوامل و المعطيات التي تشكل حلقة متكاملة و متناسقة فيما بينها جعلت الاتحاد الافريقي و أعضائه في حالة من اللاستقرار و القلق المتزايد إزاء الوضع الراهن.²⁸

و أمام تعاظم التحديات كان لزاما تفعيل و تنسيق الجهود لأحياء المبادرات ما بين القارات بشأن قضايا الدفاع و الأمن، من خلال تضافر جهود المنظمات الإقليمية بالموازات مع العمل البيئي المشترك . وعليه أصبحت حتمية إيجاد آلية افريقية للجمع بين كل هذه الجهود لابد منها.و هو ما صمم عليه الاتحاد الافريقي من خلال السعي لإنشاء مركز للعمليات لأجل التعاون و تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية للدول الأعضاء و يكون مفتاحا للتنسيق بينها و بين بقية المبادرات الأخرى العبر قارية.

ومن هنا نشير إلى أن الاتحاد الافريقي توصل لإنشاء مركز العمليات القاري بالسودان لمكافحة الهجرة غير النظامية عبر عدة مراحل كانت نواتها الأولى في فبراير 2019 ، حيث أجازت و أيدت الدورة العادية الثانية و الثلاثون لمؤتمر الاتحاد الافريقي انشاء المركز القاري للعمليات بالسودان لمكافحة الهجرة غير النظامية و طلب من مفوضية الاتحاد الافريقي التعجيل في صياغة الآثار الهيكلية و المالية و القانونية ووضع النظام

27- التقرير المرحلي عن انشاء المركز الافريقي للدراسات والبحوث الخاص بالهجرة، المرصد الافريقي للهجرة، مركز العمليات القاري ، مرجع سابق، ص 7.

28- مذكرة إعلامية، اجتماع فريق الخبراء حول تطوير منهجيات بشأن إحصاءات الهجرة والتنقل في افريقيا، إدارة الاعلام والاتصال بالاتحاد الافريقي، المغرب، 2022.

الأساسي وثيقة رقم: (ASSEMBLY/AU/DEC.728(XXXII)) وبانعقاد الدورة العادية الثانية و الثلاثون لمؤتمر الاتحاد الافريقي في فبراير 2020 اعتمد النظام الأساسي للمركز القاري بالسودان وثيقة رقم: (ASSEMBLY/AU/DEC.758(XXXIII)).²⁹ وبهذا صدر النظام الأساسي على هامش اجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد الافريقي في دورته العادية السادسة و الثلاثون أديسا أبابا ، اثيوبيا في 7/6 فبراير 2020 وثيقة رقم (EX.CL/1221(XXXVI))، و يتكون هذا النظام الأساسي من دباجة و ثلاثة فصول ، فالفصل الأول يتعلق بتعريف المركز و أهدافه و مهامه الأساسية ، أما الفصل الثاني فتناول إدارة المركز و هيكله ، أما الفصل الثالث فقد ضم أحكاما عامة .³⁰ وعليه فإن المركز القاري للعمليات لمكافحة الهجرة غير النظامية بالسودان يعمل كمكتب فني متخصص تابع لمفوضية الاتحاد الافريقي و تحت اشراف إدارة الشؤون الاجتماعية ، و يتمتع بالأهلية القانونية الضرورية لتحقيق أهدافه و القيام بمهامه، بما في ذلك الدخول في التعاقدات ، اقتناء الممتلكات غير المنقولة و التخلص منها ، اتخاذ الإجراءات القانونية و الدفاع عنها و هو ما أقره نص المادة الثانية من النظام الأساسي. أما فيما يخص الغرض و الأهداف فنصت عليها المادة الثالثة، حيث أن الغرض من إنشاء المركز القاري للعمليات هو تحسين النظام العام لإدارة الهجرة في افريقيا ، خصوصا إدارة الهجرة غير النظامية و كل ما يتعلق بالجرائم المنظمة الأخرى عبر الوطنية .

أما بالنسبة للأهداف فتتمثل فيما يلي :

- 1- توفير منصة لتبادل المعلومات حوا الجريمة المنظمة عبر الوطنية .
- 2- دعم المبادرات الأخرى القائمة بشأن الهجرة لاسيما المركز الافريقي للدراسات و البحوث و المرصد الافريقي للهجرة و مبادرة القرن الافريقي و الاتحاد الافريقي و اللجنة العربية الأفريقية للتنسيق الفني بشأن الهجرة و غيرها من المبادرات و العمليات داخل افريقيا و خارجها لمكافحة الاتجار بالبشر و تهريب المهاجرين .
- ونصت المادة الرابعة من النظام الأساسي على أن المركز يعمل وفق المبادئ التالية :
- 1- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عضوا و احترام سيادة الدول الأعضاء و قوانينها الداخلية .
- 2- احترام المبادئ الديمقراطية و حقوق الانسان و سيادة القانون و الحكم الراشد .

30- النظام الأساسي، للمركز القاري للعمليات بالسودان لمكافحة الهجرة غير النظامية ، المجلس التنفيذي، الدورة العادية السادسة والثلاثون، اديس أبابا، 2020.

- 3- احترام اخلاقيات أجهزة إنفاذ القانون في الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي واحترام مبادئ النزاهة و الحياد و قرينة البراءة .
 - 4- احترام الملكية الافريقية للمركز.³¹
- وقد أوضحت المادة الخامسة من النظام الأساسي المهام المنوطة بالمركز القاري للعمليات و تتمثل في :
- 1- انشاء و توفير منصة للتعاون و تبادل المعلومات و الاستخبارات بشأن الاتجار بالبشر و تهريب المهاجرين عبر الحدود بين وكالات انفاذ القانون في الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي وفقا للقوانين الوطنية للدول الأعضاء .
 - 2- تعزيز التنسيق مع المبادرات المماثلة في القارة و خارجها بشأن تبادل المعلومات حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية و الإقليمية و القارية و الدولية .
 - 3- تطوير و تسهيل المساعدات القانونية المتبادلة و ترتيبات تسليم المجرمين و الاستراتيجيات القارية المنسقة بين الدول الأعضاء لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، لاسيما الاتجار بالبشر و تهريب المهاجرين في اطار سياسة الاتحاد الافريقي و السياسات الدولية ذات الصلة .
 - 4- مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي على تطوير أو تحسين الممارسات الجيدة في جمع و تحليل و نشر المعلومات حول الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية .
 - 5- التكليف بالبحوث عن اتجاهات الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية لاسيما الاتجار بالبشر و تهريب المهاجرين بين الدول الأعضاء .
 - 6- الاضطلاع بأي مهام أخرى على النحو الذي تطلبه أجهزة صنع السياسات في الاتحاد الافريقي .
 - 7- توفير بناء القدرات و المساعدة الفنية في مكافحة الهجرة غير النظامية ، فيما يتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر و تهريب المهاجرين وإدارة الحدود.

أما فيما يخص الفصل الثامن النظام الأساسي للمركز القاري للعمليات فقد تناول إدارة وهيكلية المركز إذ يتكون من مجلس إدارة و أمانة عامة و هذا حسب المادة السادسة من

31- انظر المواد (2،3،4)، من النظام الأساسي، للمركز القاري للعمليات بالسودان لمكافحة الهجرة غير النظامية، نفس المرجع.

النظام الأساسي . و يجتمع مجلس الإدارة في دورة عادية مرة واحدة كل سنة ، و يجوز دعوته لعقد دورة استثنائية وفقا لقواعد اجراءاته و رهنا بتوافر الأموال بطلب من نصف أعضائه أو بطلب من أجهزة صنع السياسات في الاتحاد الافريقي و يكون النصاب قانوني لاجتماعات المجلس بحضور ثلثي مجموع أعضاء المجلس و هو ما نصت عليه المادة التاسعة من النظام الأساسي.³² هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإن المركز القاري للعمليات بالسودان يمكنه إقامة شراكات مع الدول الأعضاء و منظمات الشرطة الإقليمية و القارية، و ينسق أعماله مع المؤسسات الإقليمية و القارية التي تكافح الهجرة غير النظامية عبر افريقيا. وكل هذا تحت إشراف و تنسيق من إدارة الشؤون الاجتماعية بالاتحاد الافريقي لضمان عامل الشراكة والتعاون.

و يتعاون المركز أيضا على نحو وثيق مع مؤسسات الفكر الافريقية في المهجر و غيرها من مراكز الفكر الدولي التي تعمل على جمع بيانات الهجرة . كما يجوز أن يتلقى المركز طلبا من الدول الأعضاء أو المفوضية و غيرها من أجهزة الاتحاد أو المنظمات الدولية لتقديم المساعدة الفنية فيما يدخل في مجال اختصاصه و هذا حسب ما جاءت به المادة سبعة عشر من النظام الأساسي ، زيادة على هذا فإن للمركز القاري للعمليات كامل الامتيازات و الحصانات في أراضي البلد المضيف وفق الاتفاقية العامة و اتفاقية فينا و هو ما جاء في نص المادة ثمانية عشر من النظام الأساسي .

أما فيما يخص الفصل الثالث الذي ضم أحكاما عامة فقد أشار في المادتين واحد وعشرون واثان وعشرون على التوالي من النظام الأساسي إلى اللغات المعتمدة في المركز و هي اللغات الأربعة العربية الفرنسية ، الإنجليزية و البرتغالية .وأن هذه اللغات جميعها متساوية في حجيتها.³³

أخيرا نسترشد بالتقرير المرحلي بشأن انشاء المركز الافريقي لعام 2022 ، حيث أن هذا المركز لم يري النور بعد و بالتالي فهو حاليا غير عملي ، حيث تم تعليق افتتاح مركز العمليات القاري بالسودان لمكافحة الهجرة غير النظامية بسبب تعليق عضوية جمهورية السودان في الاتحاد الافريقي لما عرفته من انقلابات و نزاعات حول السلطة زادت حدتها مما أدخل البلاد في حالة اللأمن و عدم الاستقرار ، لكن رغم هذا فإن

32- انظر المواد (5،6،9)، من النظام الأساسي، للمركز القاري للعمليات بالسودان لمكافحة الهجرة غير النظامية، مرجع سابق.

33- انظر المواد (5،6،9)، من النظام الأساسي، للمركز القاري للعمليات بالسودان لمكافحة الهجرة غير النظامية، مرجع سابق

34- لتقرير المرحلي عن انشاء المركز الافريقي للدراسات والبحوث الخاص بالهجرة، المرصد الافريقي للهجرة، مركز العمليات القاري ، مرجع سابق، ص 7.

الاتحاد الافريقي مازال يسعى لتعيين الموظفين الدائمين و المؤقتين كما يعمل على وضع الخطة الاستراتيجية للمركز.³⁴

خاتمة :

تعيش القارة الافريقية في الوقت الراهن إحدى أكبر الأزمات والظواهر خطورة والتي استفحلت بشكل رهيب جدا، حيث شكلت الهجرة على عمومها والهجرة غير النظامية بشكل خاص وما يرتبط بها ارتباطا وثيقا من شتى أنواع الجريمة المنظمة وكذا تطور الشبكات الاجرامية عبر الوطنية حجرة عثرة أمام تطور وازدهار الدول الافريقية. إذ أنها عوض استغلال إمكاناتها ومواردها في تطوير بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية جعلتها تستنزفها في مجابهة هذه الظواهر.

إلا أن الاتحاد الافريقي لم يقف مكتوف الأيدي بل ضاعف من جهوده وكثف من التعاون والعمل الجماعي سواء الداخلي، أو الإقليمي أو حتى على المستوى الدولي وهو ما نتج عنه وضع خطة أو إطار سياسة الاتحاد الافريقي لإدارة الهجرة 2030/2018، والتي تندرج ضمن رؤيته المستقبلية وسياسته للتنمية المستدامة 2063 لإفريقيا مزدهرة ومسالمة والتي تعتبر كمنارة تستهدي بها الدول الأعضاء لرسم خارطة طريق منهجية لمكافحة الهجرة غير النظامية ومختلف الإشكالات المتصلة بها .

وبالاعتماد على ما سبق أنشأ الاتحاد الافريقي المراكز القارية الثلاثة المعنية بإدارة الهجرة وهي : مركز القاري الدراسات والبحوث باماكو مالي ، المرصد الافريقي للهجرة مراكش المغرب ، ومركز العمليات القاري لمكافحة الهجرة غير النظامية بالخرطوم السودان، وهي الآليات التي يأمل من خلالها الاتحاد الافريقي وكل الدول الأعضاء أن تساهم بفعالية في تخليص القارة من تعقيدات هذه الظواهر والمضي قدما نحو التنمية الشاملة ورفاه الشعوب الافريقية.

النتائج:

مما سبق توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج نذكر منها:

- 1- استفحال ظاهرة الهجرة غير النظامية ونموها السريع وارتباطها الوثيق بالجريمة المنظمة مما يجعلها تهديدا حقيقيا للقارة.
- 2- عجز الدول الافريقية منفردة في إدارة الهجرة والتصدي لآثارها السلبية .
- 3- نمو الوعي الافريقي من خلال العمل الجماعي البيئي ومضاعفة الجهود الإقليمية. والدولية لإيجاد الحلول للظاهرة.
- 4- إنشاء المراكز القارية لإدارة الهجرة ضمن خطة عمل منهجية بشكل قفزة نوعية من أجل النهوض بالقارة نحو التنمية والرفاه والاستقرار.

التوصيات :

وقد استخرجنا في هذه الدراسة مجموعة من التوصيات نذكر منها:

- 1- مراجعة وتنقيح إطار سياسة إدارة الهجرة في إفريقيا وإضفاء الطابع الإلزامي عليها ضمن خطوط عريضة يتم التوافق عليها.
- 2- العمل على تنمية ودعم المراكز القارية لإدارة الهجرة و إعطائها الصلاحيات اللازمة لجعلها وظيفية على أرض الواقع وليس جعلها حبيسة الشعارات الرنانة.
- 3- الإسراع في تفعيل مركز العمليات القاري لمكافحة الهجرة غير النظامية وعدم جعله رهينة للأوضاع الأمنية في السودان وذلك بافتتاحه في أقرب الآجال ولو بصورة استثنائية في أي دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي إلى حين استقرار البلد المضيف لأن الهجرة غير النظامية في ديناميكية متسارعة وآثارها السلبية على القارة ككل وليس على السودان لوحده.
- 4- جعل هذه المراكز الإفريقية مترابطة فيما بينها وتعمل في جو متناسق يجب العمل أيضا على ربطها مع نظيراتها من المؤسسات التي لها نفس الاختصاص في القارات الأخرى لتحقيق نتائج أكثر فعالية وعلى نطاق واسع.

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب :

- مصطفى يونس أبو زيد، مشكلات الشباب – فيروس الهجرة غير الشرعية-، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018
- هشام محمود الأقدحي، الاغتراب والهجرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2018
- هشماوي حورية، الآليات الدولية و الوطنية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، مجلد 02، العدد 02، 2020.
- مفوضية الاتحاد الإفريقي، إدارة الشؤون الاجتماعية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، إطار سياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2008-2030)، الطبعة الأولى، اديس أبابا، 2018.

التقارير الدولية :

- النظام الأساسي للمركز الإفريقي لدراسة بحوث الهجرة، المجلس التنفيذي، الدورة العادية السادسة والثلاثون، اديس أبابا، 2020.
- النظام الأساسي للمركز الإفريقي للهجرة ، المجلس التنفيذي، الدورة العادية السادسة والثلاثون، اديس أبابا، 2020.

- النظام الأساسي، للمركز القاري للعمليات بالسودان لمكافحة الهجرة غير النظامية، المجلس التنفيذي، الدورة العادية السادسة والثلاثون، أديس أبابا، 2020.
- التقرير المرحلي عن انشاء المركز الافريقي للدراسات والبحوث الخاص بالهجرة، المرصد الافريقي للهجرة، مركز العمليات القاري، اللجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللجئين والنازحين بالاتحاد الافريقي، الدورة العادية الرابعة، أديس أبابا، 2022.
- بيمودونجوي، تدعيم (GIZ) طباعة إطار سياسة الهجرة لإفريقيا، المجلة الربع سنوية عن الهجرة والتنقل، إدارة الشؤون الاجتماعية بالاتحاد الافريقي، مارس 2021.
- بيان رقم 2022/182، ورشة عمل الاتحاد الافريقي من أجل تفعيل المركز الافريقي للدراسات والبحوث، حول الهجرة، إدارة الإعلام والاتصال بالاتحاد الافريقي، أديس أبابا، 2022.
- مذكرة إعلامية، اجتماع فريق الخبراء حول تطوير منهجيات بشأن إحصاءات الهجرة والتنقل في إفريقيا، إدارة الاعلام والاتصال بالاتحاد الافريقي، المغرب.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Director of African Centre for the Study and Research on MigrationK ,African Union Commission, The African Migration Research Digest (AMRD) of the African Centre for the Study and Research on Migration, Volume no , Mali, 1 March 2023.